

تقسيم لبلدان.. إبتزاز أم حقيقة؟ التلويح «بالتقسيم» هدفه جرنا إلى معركة طائفية جانبية!

هل التقسيم ممكن التنفيذ في الظروف الراهنة؟
بقلم: محمود جوار



نيس والجميل وشمعون: الحلم بالتقسيم - او التلميح

مع استمرار معارك «تل الزعتر» وحصاره، ومحاولة ازالته من المنطقة الشرقية، اخذ الحديث عن «التقسيم» يستحوذ على اهتمام المواطنين مع المعارك الدائرة، ويمكن القول ان هذه الفكرة - تقسيم لبنان - سيطرت على اذهان جماهير عريضة، منذ ان بدأ الحديث عنها في الاشهر الاخيرة...

ولقد ساعد على انتشار هذه الفكرة، ما نشرته الكثير من الصحف الوطنية، عن الموضوع وعدم معالجتها له بأسلوب علمي هادئ، بل وللأسف انما هي وراءها، بحيث تجاوزت اعلاميا الطرف الرجعي الطائفي نفسه المعنى بالتقسيم اولا...

تطور الاحداث، وفكرة التقسيم

ومعلوم انه في اعقاب احداث قبرص ومن ثم

تقسيمها قبل حوالي السنتين، طرح موضوع «قبرص لبنان» في محاولة لاداء الروح الطائفية في البلد، عقب اشتداد الصراع الطبقي، وخاصة نشوء ما اطلق عليه «بجزم البؤس» حول بيروت، والقريب من تلك العمارات الفارحة! وعجزت المؤسسات القائمة للدولة عن استيعاب هذا التناقض في ظل تركيبها الطائفية - الطبقية، ولكن بعد حين تم تجاوز الحديث عن موضوع قبرص لبنان بسبب التطورات الاجتماعية والاعتنات الاسرائيلية على لبنان، حتى تفجرت المارك الاخرى في نيسان والتي فرضتها القوى الرجعية على الشارع الوطني، هذه المارك التي اتخذت في كثير من الاحيان شكلا طائفيا، كما ارادته وسعت اليه تلك القوى الرجعية الفاشية.

ومرة اخرى عاد موضوع قبرص لبنان، ولكن لي طرح بوضوح مسألة التقسيم واستحالة «تعاشي المسلم مع المسيحي»، خاصة بعد «الدبح على الهوية» والنهجر الذي جرى لبعض المواطنين او

بين الطوائف المختلفة الاديان ومن خلاله تثبت استحالة تعايش الفلسطينيين مع اليهود وبالتالي استحالة عودة الفلسطينيين حسب هذا المنطق الى ارضهم ووطنهم...

وهنا لا تريد الخوض في هذه الآراء، متجنبين كثيرا من العوامل ومركزين قدر الامكان على حقيقة وامكانية حدوث التقسيم، وفي هذه المرحلة من توازنات القوى في لبنان والمنطقة.

ومن المعلوم ان اي نظام رجعي قائم على اساس طائفي - وفاق الاركان الطائفية فيه - لا يمكن الا ان يفرز تغذية مستمرة لخلخله التعاضد بين طوائفه المختلفة، الامر الذي يعرض البلد دائما لتغير في الميزان الطائفي في هذا الاتجاه او ذلك، على حساب التغيرات الطباقية الحتمية.

ولا بد من التأكيد ايضا، انه في حال تقسيم لبنان، فمعنى هذا ان الاسس التي قام عليها كيانه، كانت خاطئة او غير صحيحة، وهذا يمس ايضا كافة الكيانات المشوهة او المصطنعة وبضمنها الكيان الصهيوني القائم على اساس طائفي عرقي استيطاني، كما ان ذلك سيمس الكيانات الاخرى التي تبتتها مؤامرات الامبريالية في تقسيمها للوطن العربي... ولما كان واقع دولة لبنان طائفيا، فقد حتم ذلك في ظل نظامه الرجعي انقسامه فعليا بين مؤسساته واجهزته، يضاف له الانقسام الفعلي بين مناطقه، حسب الاكثرية لاية طائفة، وهذا الواقع الطائفي، جاءت الاحداث الاخيرة لتفديه بصورة كبيرة، بسبب اتخاذها طابعا دمويا...

ومثل هذا الواقع الطائفي للعلاقات والمناطق، شهدته مناطق عديدة في العالم ولا تزال، وبالذات شمال ايرلندا، حيث نجد ان العديد من الممارك تتخذ طابعا طائفيا بين الكاثوليك من جهة، والبروتستانت من جهة مقابلة، فانقسام الاحياء والمناطق كان قائما منذ زمن بعيد، ولكنه بسبب التدخل الاستعماري الرجعي وانفجار الصراع انقسمت ايرلندا بالنتيجة الى جهتين، احدهما مسيحية كاثوليكية، والاخرى مسيحية بروتستانتية، والا كان مثال ايرلندا من حيث ظروفه له خاصيته، وبالذات فيما يتعلق بالاستعمار البريطاني هناك، فاننا نجد ان قيام دولتين هناك غير وارد، علما بان الوضع المادي والجغرافي والسياسي يساعد على ذلك! اما بالنسبة الى لبنان، فعلى الرغم من الجانب الوطني لم يدخل اللعبة الطائفية، بل ويرفضها مبدئيا، فان ظروف لبنان الاخرى من محلية وطائفية، وكذلك الظروف العربية المحيطة به، والوضع الدولي لا يسمح بمثل هذا الانقسام القانوني ونشوء دولة طائفة واحدة...

ان اي مراقب للوضع في لبنان بتعقيباته وتداخلاته، يجد العناصر العربية والدولية فيه تتداخل فيه تداخلا، يكاد يكون فريدا من نوعه بين دول العالم!

وانا ما تتبعنا الموقف او الوضع الدولي ثم العربي ناهيك عن المحلي، نجد ان مشروع التقسيم

القانوني للبنان ضمن دولتين غير وارد في الظروف الراهنة على الاقل، او لربما يسعون له في المستقبل البعيد...

وهنا سنركز على اي من الاصعدة بالنسبة لقضية التقسيم دون ان نشير الى اي اتجاه يقف هذا الطرف او ذاك في مجمل قضية الصراع في لبنان والمنطقة...

فعلي الصعيد الدولي، فهناك شبه اجماع على ضرورة استتباب الامن في المنطقة واستقرارها كشرط من شروط نجاح اية «تسوية» فيها، ولذلك فان تقسيم لبنان في ظل هذه المرحلة لم تتفق عليه اي من الدول المعنية بالامر فيه، فالولايات المتحدة صرحت عبر سيسكو بتاريخ ٧٥/١٠/١٤ عن اعتقادها بان سلامة اراضي لبنان واستقلاله السياسي يجب المحافظة عليهما، وبضرورة ان يحل اللبنانيون مشاكلهم بانفسهم وداخل حدود لبنان، وان للدول العربية نفسها مصلحة قوية جدا الا يتوسع هذا النزاع لخطره على الوضع العام في المنطقة برمتها!

الوساطة الفرنسية

ثم جاءت الوساطة الفرنسية عبر كوف دي مورفيل والتاكيكات الفرنسية الرسمية حول حرص فرنسا التقليدي على استقلال لبنان وسلامة اراضيها، وان يبقى «موحدا ضمن معطيات التوازنات الجديدة»، وذلك من اجل استقرار المنطقة!

ولم تكن الوساطة الفرنسية بعيدة عن مسألة «التدويل» التي تقول عنها صحيفة «الايكونومست» البريطانية، ان الكتائب تريد منذ زمن ان تتوسع دائرة الصراع في لبنان بتعريبه اولا ثم بتدويله... فقد ذكرت مصادر مطلعة ان مورفيل لم يكن وسيطا فرنسيا فقط، وانما كان موفيا من قبل السوق الاوروبية المشتركة، كما ان مهمته ليست بعيدة عن الولايات المتحدة...



على الصعيد المحلي (اللبناني)

وقد اكد ذلك كينسجر بتاريخ ٧٥/١١/١٥، بانه لا توجد للولايات المتحدة اعتراضات على وساطة فرنسا في الازمة اللبنانية، واذاف بان فرنسا تقوم بدور تقليدي في هذه البلاد، وان الولايات المتحدة ترغب في الاسهام في تسوية هذا النزاع، ولكنها تفضل ان تبقى خلف الكواليس.

ان الموقف الفرنسي - الدولي يتلخص بوضوح في البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية الفرنسية الذي قال، بان فرنسا ترى في لبنان الموحد احد ضمانات السلام في منطقة الشرق الاوسط، وحذر البيان من فكرة التقسيم وقال ان بلاده ترفض تماما هذه الفكرة لانها تحمل مخاطر قد تؤدي الى الحرب. وأكدت هذا الخط كل من بريطانيا واطاليا ودول السوق الاوروبية التسع عبر اثر من مسؤول فيها... وواضح ان الوضع الدولي الراهن بسبب من تعقيباته وتعقبات الوضع العربي في الصراع مع اسرائيل لا يسمح بخلق دولتين تصبح هي الاخرى مصدرا للمشاكل في المنطقة، علما بان مشروع التسوية الامبريالية يدخل مرحلته الحاسمة!

على صعيد الوضع العربي

فكما هو واضح ان الوضع لا يسمح بحدوث مثل هذا التقسيم حتى وان كانت اطراف عربية عديدة تدعم القوى اليمينية الفاشية، لانه يهدد وضع المنطقة وبالتالي مصالحها هي...

ففي مصر شجب اسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء المصري، ووزير خارجيتها اية محاولة لتقسيم لبنان، واعتبره خيانة قومية، اما هيكل، فقد دعا الدول العربية ليس الى رفض التقسيم فقط، وانما تحديد دور لبنان من جديد بما يتوافق والمعطيات الجديدة التي افرزتها حرب تشرين وازدواج المنطقة المستجدة! وهذه السعودية، فهي الاخرى كما هو واضح ترفض انشاء «وطن مسيحي»، وكذلك سوريا التي قال خدام بصراحة انه اذا اريد للتقسيم ان يحدث، فستقوم سوريا بضم لبنان لها... وفي الحقيقة ان اي من الاطراف العربية لم يكن مع التقسيم لانه يعني كما ذكر اكثر من طرف، محاولة لتقسيم بلدان عربية اخرى، الا انه بنفس الوقت استبعدت كل هذه الاطراف حدوث التقسيم في هذا الطرف بالذات!

ومن دون مناقشة الاتجاه السياسي لاي طرف عربي، الا ان هذا اجماع العربي على رفض التقسيم سيلعب ايضا دوره الحاسم في عدم حدوثه، ويجعل الذين يخططون له مستقبلا يجحون عن طرحه حاليا كاساس في صراعهم...

فالواضح ان كافة الزعامات التقليدية وقوى سياسية عديدة ومن بينها القوى اليمينية الفاشية نفسها، لم تجاهر علنا بالتقسيم «الكتائب والاحرار